



الدورة الرابعة والخمسون

البند ٢٠ (ب) من جدول الأعمال

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها
الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة
الاقتصادية الخاصة: تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى
فرادى البلدان أو المناطق

رسالة مؤرخة ٧ آب/أغسطس ٢٠٠٠ موجهة إلى الأمين العام من القائم
بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للسودان لدى الأمم المتحدة

بناء على توجيهات من حكومتي، يشرفني أن أحيل إليكم رسالة من السيد مصطفى
عثمان اسماعيل، وزير العلاقات الخارجية، بشأن اتفاقية شريان الحياة للسودان (انظر المرفق).
وفي الرسالة، يطلب الوزير عقد اجتماع طارئ بين الحكومة ووكالات الأمم المتحدة المعنية
بتنفيذ اتفاقية شريان الحياة بهدف استعراض الاتفاقية وعملية تنفيذها والتوصل إلى صيغة
مقبولة للتعاون من أجل إيصال المساعدة الغوثية إلى السكان المحتاجين إليها في جنوب
السودان على نحو يكفل وحدة البلد وسلامته الإقليمية من خلال إنشاء قاعدة لنقل المساعدة
الغوثية من داخل السودان في المستقبل.

وسأغدو ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من الوثائق
الرسمية للجمعية العامة في إطار البند ٢٠ (ب) من جدول الأعمال.

(توقيع) مبارك رحمة الله
القائم بالأعمال بالنيابة
نائب الممثل الدائم

مرفق للرسالة المؤرخة ٧ آب/أغسطس ٢٠٠٠ الموجهة إلى الأمين العام من البعثة الدائمة للسودان لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالعربية]

تعلمون معاليكم حرص الحكومة السودانية على توصيل الإغاثة للمواطنين المحتاجين بسبب الحرب المفروضة في جنوب البلاد كالتزام أخلاقي وقانوني. ذلك الحرص الذي يتمثل في توقيع الحكومة على الاتفاقية الإطارية لشريان الحياة وفي تعاونها مع الأمم المتحدة وفي احترامها الكامل لالتزاماتها.

لقد أكدت حكومة السودان استعدادها لوقف شامل لإطلاق النار إسهاما منها في تهيئة المناخ الملائم لتحقيق سلام عادل ودائم وحرصا منها على توصيل الإغاثة والخدمات لأبناء الشعب بجنوب البلاد. وحينما رفضت الحركة ذلك؛ وافقت الحكومة على الوقف المؤقت لإطلاق النار في بحر الغزال لأسباب إنسانية. غير أن موقف الحكومة المسؤول كان يقابل باستمرار بمواقف متعنتة من قبل حركة التمرد تجاه وقف إطلاق النار كما تمثل في الهجوم الغادر الأخير الذي شنته الحركة على مواقع حكومية ومدنية في ولاية بحر الغزال وعلى طول خط السكك الحديدية، حيث قامت بتدمير الجسر الذي يمر عبره خط السكة الحديدية إلى مدينة واو في محاولة مكشوفة لحصار مدينة واو وإسقاطها.

لقد رصدت الحكومة السودانية خلال الفترة الماضية خروقات لاتفاقية شريان الحياة ولكن الخروقات الكثيرة كانت من قبل المنظمات غير العاملة تحت مظلة الأمم المتحدة وشريان الحياة. وقد خلفت هذه الخروقات وضعا أمنيا خطيرا أصبح يهدد وحدة السودان وسلامة أراضيه مما يستوجب مراجعة فورية للاتفاقية وتطبيقها ومعالجة حاسمة للثغرات الناجمة عن هذه الخروقات.

إن حكومة السودان ترجو من معاليكم الدعوة لعقد اجتماع طارئ بين حكومة السودان ومؤسسات الأمم المتحدة المعنية بتطبيق اتفاقية شريان الحياة لمراجعة الاتفاقية وتطبيقها، وذلك من أجل الخروج بصيغة مقبولة للتعاون في إيصال الإغاثة للمحتاجين بجنوب البلاد بما يحفظ للبلاد وحدتها وسلامة أراضيتها وسيادتها الكاملة ويؤسس لنقل الإغاثة من داخل السودان في المستقبل. وأود أن أؤكد من جديد التزام الحكومة السودانية الكامل بإيصال الإغاثة للمحتاجين سواء كانوا في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة أو تلك الخاضعة لحركة التمرد باعتبار أن الجميع مواطنون سودانيون يتوجب على الحكومة إعانتهم. كما أؤكد حرص الحكومة على التعاون الكامل مع الأمم المتحدة وشريان الحياة وبأن القصد

ليس إلغاء عملية شريان الحياة فإن الحكومة حريصة عليها، ولكن المطلوب هو مراجعتها لسد الثغرات الموجودة فيها.

إنني على ثقة تامة أنكم ستوجهون الأجهزة المختصة بالأمم المتحدة بالتعاون الوثيق مع الحكومة السودانية في هذا الشأن الإنساني النبيل تجنبا للمواطنين مزيدا من ويلات الحرب ومعاناة الجوع والعطش والتشرد مع توجيه إدانة واضحة لحركة التمرد على خرقها لوقف إطلاق النار المؤقت في بحر الغزال وإعاقتها لإيصال الإغاثة للمتضررين بتدميرها للجسور والمعينات التي تساعد على إيصال الإغاثة.

(توقيع) د. مصطفى عثمان اسماعيل

وزير العلاقات الخارجية
